آفاق

أجواء صنعاء (١٣)

■ يبدو ان ساعة الحقيقة قد دقت في اليمن وأزف الوقت لمواجهة مشاكل الواقع بإبداع وشجاعة وخيال متحرر وعزيمة من الفولاذ، وذلك بما هو متاح من الامكانيات وهي كثيرة إذا أحسن استخدامها .

ومن لم يجرب صعود الجبال
يعش أبد الدهر بين الحفر

وفي سبيل ذلك ينبغي التوافق بين الفرقاء الحزبيين على المصالح الوطنية العليا حتى لا تكون موضع مزايدة ومكايدة وتضليل للرأي العام وهذا هو الحد الادنى المطلوب شرعا وعقلا من ذوي الضمائر الحية والعقول المستنيرة، ولأن يد الله مع الجماعة ،وعلى حد تعبير المثل اليمني البليغ (عشرة شلو الجمل والجمل ما شلهم) وعلى سبيل المثال فإن القائد البريطاني الاشهر ونستون تشرشل نقلت اليه الاستخبارات البريطانية أبان الحرب العالمية الثانية ان بعض مظاهر الفساد قد استشرت في العديد من الدوائر الحكومية بسبب ظروف الحرب، فسأل : هل وصل الفساد الى القضاء فقالوا له لا .. فقال : اذا مازلنا بخير .

والبلدان تصلح ما صلح القضاء ، والقضاة ينطبق عليهم قول السيد المسيح عليه السلام: أنتم ملح الارض فإذا فسد الملح فبماذا يملح ؟ .

العدل أساس الملك كما ردد الرئيس علي عبدالله صالح أثناء ترؤسه الاسبوع الماضي لمجلس القضاء الاعلى الذي قرر عزل ٢٢ قاضيا وإحالة ٨ للمحاسبة و١٠٨ للتقاعد .

فضل النقيب

وقد خاطب الرئيس مجلس القضاء الأعلى بقوله : ينبغي ان لا تسند مهام القضاء إلا لمن كان صالحا لذلك ومتحليا بصفات النزاهة والكفاءة والتأهيل ومتحريا تحقيق العدالة والانصاف، وبحيث تكون الحركة القضائية حركة نظيفة ومحققة للاهداف والغايات المنشودة منها .

ونحن نأمل من القضاة الافاضل ان يحملوا موازين العدالة بأيد غير مرتعشة ولا وجلة ولا متحيزة حتى يكون جلهم في الجنة لتجنب ما ورد في الأثر : قاضيان في النار وقاض في الجنة.

إن المسألة القضائية قد ازمنت وطالت عليها العصر كما أزمن أبو الهول في قول شوقي:

أبا الهول طالت عليك العصر
وبلغت في الارض أقصى العمر

ومع ذلك فإن ابا الهول الصامت الأزلي لايزال شاهد صدق على عصره وعلى العصور التي تلته حتى يوم الناس هذا ، ونرجو ان يكون قضاتنا شهود صدق ناطقين تضرب بعدالتهم الامثال وتتحدث عن قصص شجاعتهم الركبان.

وكما أشرنا في البدء فإن ساعة الحقيقة في اليمن قد دنت وحان قطافها لا على طريقة الحجاج بن يوسف الثقفي وانما على طريقة سيدنا عمر بن الخطاب الذي قال : لو عثرت شاة بصنعاء فأنا المسؤول عن ذلك لأنني لم أمهد لها الطريق .

وقد أوضح الرئيس لمجلس القضاء ،وهو رئيسه الأعلى إشعاع العدالة على مختلف نواحي الحياة بقوله :وإنه في ظل العدالة تترسخ قواعد الامن والسكينة العامة في المجتمع وتزدهر الحياة حيث يطمئن كل شخص على حقوقه .

وإنه لشرف وعمل لو تعلمون عظيم أيها القضاة الأفاضل فأنتم ملح الأرض ، فإذا فسد الملح فبماذا يملح .

الاصلاحات السعرية .. العبور إلى المستقبل

الصادرات .. الاستثمارات .. القوى العاملة .. ثلاثية النهوض الاقتصادي القادم

■ العبور إلى المستقبل .. يتطلب فكراً جديداً، وحلولاً واقعية لاتقبل التعاطي مع الواقع بالمسكنات، وحسب .. خاصة فيما يتعلق بارتباط وتشابك قضايا اقتصادية بالدرجة الأولى بتطورات اجتماعية وثقافية، ومتغيرات سياسية دولية بالغة التعقيد في الوضع الراهن.

علي الشرجي

العبور إلى المستقبل سلاحه التحدي لتجاوز عوائق الطريق نحو الغد الأفضل ولو بعد حين .. فقليل من المعاناة اليوم يوفر الرخاء والازدهار بقية العمر .. وتذكروا الأجيال القادمة.

العبور إلى المستقبل يتطلب الاعتماد على خطط مدروسة وواضحة .. مبنية على أرض الواقع .. تحمل في طياتها أحلام الجماهير التي تلاحمت بقوة مع إرادة الوطن الحر المستقل في كل الظروف القاسية .. في كل المحن .. وتفاعلت مع القيادة السياسية بإيجابية في كل التحولات، أو القضايا العالقة التي لاتزال آثار بعضها موجودة تطل برؤوسها .. كحوادث الارهاب التي أثرت على نشاط السياحة وحركة الاستثمار والصادرات السمكية، وحركة الملاحة، وكذا عمليات التهريب والتخريب التي عرقلت مسيرة البناء والإنجاز في أحايين متفاوتة.

إن مستقبلنا الاقتصاد الوطني مرهون بتطبيق الإصلاحات السعرية.. كخطوة فعلية نحو التغيير للأفضل .. فرغم ماقد نواجهه من أعراض آنية بالغة الحساسية .. عند تطبيقها .. إلا أنها ستضعنا جميعاً في محك اختبار صعب .. ليكون الاصلاح الاقتصادي أو لايكون.

ولأننا على أعتاب مرحلة جديدة .. كان لزاماً الاصلاح الاقتصادي –ولا يزال– كما هو لازم علينا تقبله .. كإجراء مرحلي، وضرورة وطنية – وهذا هو دورنا– أن نستشرف المستقبل .. بشكل موضوعي .. بعيداً عن الشطح والنطح، والاستسلام للعواطف .. حتى وإن دفعنا ضريبة ذلك الإصلاح –لكن– لاننسى أنه للغد البعيد .. فلن تنهض الأمم –كما قيل– مالم تضع نصب أعينها هموم المستقبل عند وضع حلول لأزمات الوقت الراهن.

إن إصلاح أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية و .... و....الخ .. مرهوناً بتحقيق أعلى قدر من الاعتماد على الذات خاصة في مجالات البناء والتنمية .. وذلك عبر انتهاج استراتيجية تنويع مصادر الدخل التي حددتها الحكومة في خطة عملها القادم .. وفق برامج عمل محددة شملت التالي:

– الاسراع في تحسين بيئة الاستثمار، وتحويل اليمن إلى مركز جذب للاستثمارات.

– إعداد خطة متكاملة لتحريك الصادرات السمكية بعد أن وصلت عائداتها العام الماضي إلى ١٨٧ مليون دولار.

– اعتماد السياسات الكفيلة بتوسيع الصادرات الزراعية وتطوير الصناعات التحويلية.

– مراجعة العوامل المؤثرة على السياحة وتهيئة المناخات لإنعاش هذا القطاع.

– وضع برنامج تنفيذي لتوصيل شبكة الغاز الطبيعي إلى مدن الموانئ والبدء بتوليد الطاقة الكهربائية المعتمدة على الغاز.

– البدء بخطوات الإعداد والتأهيل للقوى العاملة لمواجهة احتياجات سوق العمل المحلي ومتطلبات سوق العمل الاقليمي.

– الاسراع في استكمال إجراءات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.

– جاءت هذه العناوين العريضة بمثابة خطوات العبور إلى المستقبل .. ورؤية حيوية للنهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي لبلادنا .. تؤهلها للتعبير بشكل حقيقي وفعال عن هموم رجل الشارع، وتتفاعل معه، وتقدم الحلول المدروسة والبدائل المختلفة.

وهي في الواقع تتكون من مجموعة متشابكة من الحلول والاجراءات القصيرة .. والمتوسطة المدى .. مرتبطة ببعضها البعض –وغالباً– مايحتاج تنفيذها لفترة ليت بالقصيرة .. ولن تكون هناك حلول جذرية وسريعة وشاملة في ذات الوقت .. بل تتم على مراحل وبحساب دقيق .. ولعل أول هذه الخطوات كان من خلال مواصلة الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتنمية وتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية بما يضمن تمويل برامج ومشروعات خطط التنمية واستراتيجية التخفيف من الفقر وذلك لضمان تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

كان قد تم استعادة الثقة في اقتصادنا الوطني وتعزيز وضع العملة الوطنية وتوسيع العلاقات مع المنظمات الدولية فتم تخفيض الديون الخارجية المستحقة على بلادنا من أكثر من ١٠ مليارات دولار إلى أقل من خمسة مليارات دولار وتعزيز الاحتياطي الوطني من النقد الأجنبي من أقل من مائتي مليون دولار إلى أكثر من أربعة مليارات دولار حتى عام ٢٠٠٢م، وتحسنت مداخيل السواد الأعظم من أبناء شعبنا وتحسنت الأوضاع المعيشية تحسناً ملموساً نتيجة توسع عمليات الاستثمار والانتاج في كافة القطاعات الاقتصادية .. وذلل مقارنة بالفترة مابين ٩٣–١٩٩٧م.

وفي جهاز الدولة عملت الحكومة على رفع أجور جميع موظفي جهاز الدولة سواء العاملين في الأجهزة المدنية والاقتصادية أو في القضاء وفي الدفاع والأمن بنسب مقبولة وبالتدرج سنوياً.

ونجحت تلك الاجراءات في إيجاد مئات الآلاف من فرص العمل سواء تلك التي استطاعت أجهزة الدولة استيعابها أو التي أنتجها نشاط القطاع العام والخاص والانفاق الاستثماري الحكومي والخاص خلال السنوات القليلة الماضية.

كما ارتفع عدد المستفيدين من مشاريع مياه الشرب النقية إلى حوالي عشرة ملايين مواطن حتى عام ٢٠٠٢م، وقد نتج هذا التوسع عن توجيه الدولة لمخصصات استثمارية كبيرة إلى هذا القطاع المرتبط بمعيشة وصحة الانسان وحقه في الحياة الكريمة.

وازدادت أطوال الطرق الاسفلتية المنجزة خلال الفترة من عام ١٩٩٧م وحتى عام ٢٠٠٢م من ٥٢٨٧ كيلومتراً إلى ٨٦٦١ كيلومتراً.

وازداد عدد المستفيدين من خطوط الهاتف بما يزيد عن ١٢٠٪ نتيجة زيادة أعداد وخطوط الهاتف من حوالي ٢٢٠ ألف خط إلى أكثر من ٥٢٦ ألف خط حتى عام ٢٠٠٢م –حيث تغطي معظم المناطق الحضرية والريفية في مختلف محافظات الجمهورية .. كما تم تخفيض تعرفة الاتصالات الريفية والتوسع في الخدمات البريدية وخدمات الانترنت وتطوير البنى الأساسية اللازمة لنشر تقنية المعلوماتية على مستوى الحضر والريف.

وتم خلال السنوات الماضية تجاوز الوضع الحرج في قطاع الكهرباء فازدادت شبكات التغطية لتشمل العديد من المناطق والقرى في مختلف محافظات الجمهورية وانخفضت انقطاعات التيار بنسب كبيرة وازدادت قدرات التوليد وإعادة تأهيل المنظومة..

كما تم خلال السنوات الماضية حل معظم مشاكل الصرف الصحي في كثير من مدن الجمهورية وتجاوز المشاكل البيئية الحرجة التي كانت تمر فيها معظم المدن الرئيسية بما فيها مدينتا صنعاء وعدن وغيرهما من المدن الرئيسية والعمل جار لحل ماتبقى من هذه المشاكل.

ومن خدمات البنية الأساسية اللازمة للنهوض الاقتصادي نجد ارتفاعاً ملحوظاً لإعداد منشآت ومستلزمات التعليم الجامعي والفني والثانوي والأساسي وتوسيع الجهاز التعليمي والإداري والفني ليستوعب حوالي ٣,٨ مليون طالب وطالبة في التعليم الأساسي فقط في عام ٢٠٠٢م.

كما تم التوسع في بناء الوحدات والمراكز الصحية الأولية ومراكز الأمومة والطفولة والمستوصفات والمستشفيات من ١٩٤١ مركزاً في عام ١٩٩٧م إلى ٢٧٦٦ مركزاً في عام ٢٠٠٢م وزاد الانفاق السنوي على قطاع الصحة خلال الأعوام الستة الماضية مما أدى إلى زيادة نسبة التغطية الصحية من ٣٥٪ من مناطق الجمهورية تزامن هذا مع ارتفاع أعداد الكوادر والفنيين العاملين، وغيرها الكثير من الانجازات والخطوات المتواصلة .. لاتتسع الصفحات لذكرها..

ومع ذلك لاأستطيع أن أتحدث عن نهضة تنموية بمعناها الشامل الكامل .. والعيب علي وعلى غيري إنكار الكم الهائل من البنى التحتية في مجال الخدمات والمشاريع التنموية، والتطورات المشهودة والمتنامية في مختلف المجالات والأصعدة.

وأمام هذا الكم الهائل من الانجازات الملموسة .. يواجه الحكومة والمجتمع تحديات عدة لايمكن بأي حال من الأحوال إغفالها .. تتمثل في استعادة ثقة المستثمرين وتحسين بيئة الاستثمار في بلادنا، وهذا يتطلب تعزيز البنى التحتية كالطرق والمياه والصرف الصحي ومشروعات توليد ومدّ شبكات الكهرباء، وكذا شبكات الغاز الطبيعي إلى مدن الموانئ، وتعزيز بناء خدمات الاتصالات والصحة وحماية البيئة الطبيعية وتأهيل القوى العاملة لمواجهة احتياجات سوق العمل .. إلى جانب تطوير ومراجعة القوانين بما يكفل تشجيع الاستثمار .. وبالتالي تشغيل قوى العمل المتنامية بفعل النمو السكاني المتسارع.

فنجاح قطاع الاستثمار في بلادنا يعني إيجاد مزيد من فرص العمل، والحلول لكل هذا الكم من التحديات الاقتصادية بفعل زيادة الاحتياجات الانسانية والمتطلبات الضرورية التي بدورها تشكل عوامل ضغط على الحكومة ملزمة بتوفيرها.

المسألة برمتها لاتحتاج لعصا سحرية لفك طلاسمها .. وكل ماتحتاجه –حسب خبراء اقتصاد– هو رسم سياسة مستقرة يسير على قضبانها القطاعان الحكومي والخاص على حد سواء.

فالبنوك –مثلاً– مطلوب منها أن تلعب دوراً مهماً في تحسين بيئة الاستثمار وتشجيع المستثمرين، وبالتالي خلق فرص استثمارية جديدة من خلال تأسيس وتبني مشروعات استثمارية لرجال الأعمال، والترويج لها والمساعدة في تحقيقها على أرض الواقع.

وكذلك ارتقاء أداء البنوك وتعاملها مع العملاء من المستثمرين ومساعدتهم في مواجهة مشاكل الانتاج والتسويق والنقل والتمويل.

من المؤكد أن حسن أداء البنوك ينعكس إيجاباً على الأداء والتدفقات الاستثمارية بالإضافة إلى إنعاش المشروعات الخدمية والتجارية.. بحيث يكون تعاون البنوك على أساس أن العميل المستثمر صاحب التاريخ النظيف في النجاح والسداد، لامانع من مساندته .. أما أصحاب المشاكل الصعبة فيتم إجراء تسويات لديونهم باعتبارهم فاشلين.

في ذات الوقت على الحكومة أن تقدم البدائل الواقعية القابلة للتطبيق لمواجهة ظاهرتي عزوف الاستثمار الأجنبي في اليمن، وتهريب الأدوية والسلع الأخرى إلى بلادنا وإغراق أسواقنا بالمهربات والمقلد تجارياً أو المغشوش خاصة ونحن في طريقنا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

(*) الأرقام مصدرها وزارة التخطيط والتنمية..

من السبت إلى السبت

خواطر عن أحداث عام ٢٠٠٤م؟

● ماالذي خلفه للعالم عام ٢٠٠٤م هل خلف لهم السلام والأمن والوئام والاطمئنان؟ أم خلف لهم البؤس والحزن والحروب؟ هل خلف لهم العدل والمساواة والاقتصاد المضمون؟ أم خلف لهم الجوع والفقر والظلم والكيل بمكيالين في القضايا الاقليمية والدولية؟ وهل خلف لهم الرفاه والاستقرار الأمني والمعيشي والحب والصفاء؟ أم خلف لهم الشقاوة والخصومات والانتقام؟ أسئلة كثيرة قد تدور في ذهن كل كاتب متمعن يحاول أن يستقرئ الحاضر ويستشف المستقبل وبصورة محايدة وبعيدة عن التعصب والأهواء والأغراض التي عادة ماتتغلب على الجوانب الانسانية وتنزعها من نفس الكاتب وفكره وعقله.

إن الأحداث التي شهدها العالم خلال عام ٢٠٠٤م هي أحداث جسيمة وكبيرة تفوق كل تصور ولم تشهد لها البشرية مثيلاً وكلها إفرازات لأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠٠م فظاهرة الارهاب وهي قديمة بقدم البشرية لم تكن لتظهر بالصورة التي ظهرت بها بعد أحداث سبتمبر حتى أصبح موضة سياسية بل وحربية في غاية الخطورة.

فعلى المستوى السياسي أو الإعلام لم نكن لنسمع أكثر مما نسمعه اليوم عبارات تقول: «نحن ضد الارهاب»، أو «علينا مقاومة الارهاب»، أو «النظام الفلاني يأوي الإرهاب» ....الخ، كل العالم يكاد يكون ضد الارهاب، ولكن ليس فيه من يشير إلى أسبابه أو من يلفت إلى تاريخه الذي هو جزء من تاريخ البشرية..

أحمد اسماعيل الأكوع

وللأسف أن هناك خلطاً بين الإرهاب الفردي أو الإرهاب الذي يتعمد قتل الأبرياء المسالمين وبين الإرهاب المنظم.

فإذا كان الانسان يقاوم أو تحتم على المظلوم أن يقاوم فإن على الظالم أن يقمع أملاً في التغلب فيحقق بقمعه مزيداً من المقاومة لأن قتل الواحد يخلق معدلاً من الأعداء لايقل عن خمسة أو ستة .. من الأعداء لكل واحد، وهذا من الأقارب ومن أقربهم فضلاً عن الأصدقاء والزملاء، وبهذا فقد أصبح للإرهاب النظامي تاريخاً لايوازيه تاريخ إرهاب المضطهدين على تعاقب التاريخ وصارت تسمية إرهاب أنسب لهذا العنف الجبار القادر على استخدام أفتك الأسلحة وأقدر فنون الإرهاب .. لأن حماة القوانين للأسف الشديد أصبحوا أقدر على ممارسة الإرهاب الخطير باسم القوانين حتى اتسم ارهاب مابعد ١١ سبتمبر بأفظع السمات لأن الإرهاب المنظم أقوى فتكاً في تاريخ الإرهاب لمجيئه من تحالف دول الاستعمار القديم والجديد .. فمن هم الإرهابيون؟

الهدايا

● قال صلى الله عليه وسلم: «تهادوا تحابوا فإنها تجلب المحبة وتذهب الشحناء»، وقال صلى الله عليه وسلم: «الهدية مشتركة» (أو كما قال)..

● وفي الأثر: «الهدية تجلب المودة إلى القلب والسمع والبصر»..

● ومن الأمثال: «إذا قدمت من سفر فاهدي لأهلك ولو حجراً».

● وقال الفضل بن سهل: «مااسترضى الغضبان، ولا استعطف السلطان، ولا سلبت السخائم، ولا دفعت المغارم، ولا استميل المحبوب، ولا توقى المحذور بمثل الهدية».

● وبلغ الحسن بن عمارة أن الأعمش يقع فيه ويقول: «ظالم ولي المظالم» فأهدى إليه هدية فمدحه الأعمش بعد ذلك وقال:«الحمد لله الذي ولى علينا من يعرف حقوقنا، فقيل له كنت تذمه ثم الآن تمدحه»، فقال حدثني حثيمة عن عبدالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «جبلت القلوب على حب من أحسن إليها وبغض من أساء إليها».

شعراً:

إذا أذن الله في حاجة ... أتاك النجاح على رسله
فلا تسأل الناس من فضلهم ... ولكن سل الله من فضله

التعداد .. نحو رفاهية الانسان وتقدم الوطن

مهيوب الكمالي

■ تسعى البلدان المتحضرة الى مؤامة موادها المحلية المتاحة بتنفيذ خطط تنموية وفقاً لمؤشرات معدلات النمو السكاني وضبطها عند نسبة توازي تلك الموارد الوطنية وتحقق من خلال عمليات التعداد والمسوحات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية الغايات المنشودة نحو رفاهية الانسان وتحسين مستواه المعيشي في بيئة مستقرة .

ولذلك يمثل التعداد الجاري في عموم بلادنا قفزة حضارية وعلمية متقدمة لوضع حد للاختلالات الناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة والعمل على التوزيع العادل للموارد الوطنية لتصل المشاريع التنموية والخدماتية الى كافة المناطق اليمنية.

فالتعداد هو عملية إستكشافية نتلمس من خلالها مكامن متطلبات التنمية الاجتماعية والوصول الى بيانات ومعلومات تبين لنا من نكون وأين توجد عوائق النهوض بحياة المواطنين ولماذا لم تصل بعض الخدمات الى بعض المناطق النائية مما سيسهل لصانعي القرار وضع المعالجات القصيرة والطويلة الأجل وعلى اسس قوية ومتينه لمواجهة مشكلة الانفتاح السكاني .

ومن هنا فإن إعداد الخطط الخمسية والاستراتيجية لا يمكن ان تستقيم نتائجها الا بمعرفة الخصائص السكانية وفقاً لمعادلة حسابية واضحة المعالم والمعلومات حيث ان الانتشار السكاني بكثافة في بعض المناطق سيفرض على الدولة التزامات ووضعها على رأس قائمة اولويات المشاريع التنموية والخدمية.

وعلى الحصر وضعت بلادنا رؤيتها حتى عام ٢٠٢٥ ورغم شمول الرؤية وتوقعاتها بشأن النمو السكاني الى تحديد نسبة الموارد المحلية الا ان الرؤية الاستراتيجية بدون تعداد سكاني سليم تشخيصاتها إطارات عامة مما يستلزم من جميع ابناء الوطن توخي الدقة عند الادلاء بالبيانات والمعلومات التعدادية وعدم تشويه السجلات بافادات خاطئة تنعكس سلباً على اهداف التنمية الكاملة في اليمن .

إن امامنا فرصة تاريخية للدفع بمسيرة التنمية خطوات متقدمة وصياغة آفاق رحبة للتنمية المستدامة من خلال تقديم المعلومات الصحيحة للعدادين حتى تتمكن الجهات المعنية من الوصول الى اماكن الاختلال والقضاء على معدلات البطالة والفقر في المجتمع.

وحينما نتحدث عن ضرورة العمل على إنجاح عملية التعداد كمهمة وطنية كبرى كما وصفها فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح لصلتها بحل المشكلات القائمة في الوطن التي تبدأ من ايجاد معالجات سريعة لمناطق تحتاج الى المراكز الصحية والمستشفيات واخرى تعاني من نقص في المدارس وازدحام في الفصول الدراسية ولا تملك آبار للمياه ولا كهرباء او هواتف وطرق.

وعندما تضع الاجهزة المعنية بالتخطيط برامج وخطط للتنمية وتسقط الموارد المتاحة لتلبية حاجات السكان فإنها تحتاج الى البيانات السكانية الدقيقة حتى نستطيع ارساء مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الوطنية وتصل خيرات الوطن الى كل ابنائه.

فالمسئولية في انجاح عملية التعداد تقع على عاتق الجميع طالما اردنا منها تحقيق غايات إقتصادية اجتماعية تخدم كافة المواطنين وعلينا ان نخلص القول في المعلومات ونصدق في البيانات المطلوبة لتوفير احصائيات رقمية كمية ونوعية تبقى مرجعية لصانعي القرار والباحثين الدارسين المتخصصين في دراسة النمو السكاني.

لقد نبه فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الى مخاطر الانفجار السكاني للنمو المتزايد بسبب ارتفاع معدل الخصوبة انطلاقاً من ادراكه بان العصر ومتطلبات التنمية في البلدان النامية ومنها بلادنا هو عصر التحديد الدقيق لحجم الموارد قياساً لمعدلات النمو السكاني والذي يمكن التحكم بمخرجاتها من خلال تنظيم الاسرة باعتبارها النواة الاولى للمجتمع .

ليس من السهل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا كانت مؤشرات النمو السكاني طاغية على حجم الموارد الوطنية المحلية المتاحة والتي تشكل في هذا الوضع عوائق جمة تكبح كل الجهود الرامية الى تحسين مستوى دخل الاسرة وايجاد فرص عمل لاربابها. لكن يبقى التفاؤل قائماً هنا بالوعي الاجتماعي للمواطنين الذين سيقدمون الدعم للعدادين في الميدان حتى تصل اليمن الى البيانات المنشودة والصحيحة من التعداد الجاري في عموم بلادنا.

نشدان الموضوعية

عبدالله العليان

● في حواراتنا ومناقشاتنا التي تدور في القضايا العامة يجب أن نلتزم المنهجية التي تسهم إسهاماً إيجابياً في إنجاح الحوار من أجل الوصول إلى المثالية النسبية ونشدان الموضوعية، وتحقيق الهدف، وابتغاء الحقيقة والسعي إليها إلى جانب الفهم المتبادل والرغبة الصادقة والتسليم بحق كل طرف في أن يكون مفهوماً من الطرف الآخر دون أي لون من ألوان التشويه أو التزييف أو العمل على إلغاء الآخر واستبعاده ونفيه أو ادعاء الحقيقة واحتكارها.

وهذا ما سيستدعي أيضاً أن يذهب المتحاورون مع الدليل أينما يذهب والوقوف مع البرهان مهما كانت النتائج، خاصة في القضايا التي يمكن مناقشتها والنظر في جزئياتها بشيء من التفصيل. ومن هذه المقومات التي نعتقد أنها تقع ضمن منهجية الحوار في اعتقادنا، حسن الاستدلال بمعنى أن يكون الدليل الذي يضعه المحاور ثابتاً ومباشراً على ما يريد الاستدلال عليه في القضية المطروحة للحوار، وهذا الاستدلال لا يتناقض مع الدليل بحيث لا يكون الدليل لشيء والموضوع المطروح لشيء آخر، وهذا يتطلب من المتحاورين طرح الاستدلالات والإثباتات بشكل مباشر، وذلك باستبعاد الفرضيات الجانبية التي لا تدخل في صلب الموضوع، وتقطع الفرضيات والمداخلات الأخرى ذات المأخذ البعيدة عن لب القضية وفرضياتها .

كما أن الدليل يجب أن يكون أيضاً مما يؤمن به الطرف الثاني في المحاورة، وإلا لما كان له أثر في الموضوع المطروح، إلى جانب سلامته من التناقض.

ولاشك أن استقامة الفكرة المطروحة على استدلالات واضحة ومتماسكة، تجد في النفس الاستقرار والقبول، وتحقق استجابة من الجانب الآخر سواءً كانت في قضايا الحوار والتفاوض أو غيرها من القضايا الإنسانية. وعلى العكس من ذلك نجد الاطروحات ــ والاستدلالات إحداهما ــ إذا تعارضت مع المسلّمات العقلية أو المنطقية فإنها تواجه بالرفض وعدم القبول والاشمئزاز أحياناً لأنها غير مقبولة كدلالة منطقية على ما يطرح.

أيضا يجب أن يكون البرهان صحيحاً ناتجا عن انضمام مقدمتين صحيحتين في الواقع الملموس للمحاور حتى يمكن أن تجد قبولاً منطقياً وعقلياً لدى الطرف الآخر. من هنا يجب على المحاور سلوك الطرق العلمية والتزامها. من حيث تقديم الأدلة المثبتة أو المرجحة، ومن صحة النقل في الأمور المنقولة، قال تعالى: (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين). ولذا قال العلماء: إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعياً فالدليل.

والحوار من هذا المنطلق مسلك فطري لازم لكل معرفة لبلوغ الحقيقة في أية قضايا التي ما زالت في مرحلتها الفكرية أو القضايا التي بلغت الحكم العقلي بالترجيح أو التسليم، فتكون تلك منطلقات للحوار، تبدأ بسؤال أو أسئلة متسلسلة وفق منهج استقرائي منطقي، بحيث يكون الجواب المتوقع قضية للسؤال الذي يليه، فكر، فجدل، فحكم عقلي، ثم حوار القضية الجديدة ففكر فجدل فحكم عقلي وهكذا حتى بلوغ تمام الاستقرار للفكرة المطروحة.

الاهتمام بالتفوق العلمي

عبدالقادر الشيباني

□ لم يظهر اهتمام الدول بعلمائها الاكاديميين ومنهم المخترعون الا بعد دق ناقوس الإنذار من خطر خروج المتفوقين من الاختصاصيين تاركين اوطانهم الى بلدان بعيدة او قريبة كدول الجوار ليستقر بهم المقام فيها .. ولكن بعد دق ناقوس الإنذار انتبهت بعض هذه الدول العربية منها الى فقد عدد ممن لا يستهان بهم من كبار علمائها المتخصصين في مجالات عديده من العلوم وفي مقدمتهم كبار الدكاترة المدرسين في الجامعات.

ومع هذا لم تستطع من هذه الدول ان تحافظ وترعي من علمائها الذين لهم قوي تأثير في المجالات العلمية والتعليمية الفكرية والسياسية والاقتصادية بصفة خاصة الا القليل ولكن بعد فوات الآوان ولهجرة هذه العقول المتفوقة اسباب كثيرة وسط اجواء فوضوية مما جعل مثل هذه الدول ترعى العقول الضعيفة اكثر من التفاتها الى العقول المتفوقة وكتب احد الدكاترة اليابانيين مرة في مقال مترجم عن هذه الظاهرة يقول: ان استغلال الثروة البشرية لا تقل اهمية عن استغلال الثروة الطبيعية وضرب بذلك مثلاً ببعض البلدان المتقدمة منها سويسرا واليابان لان الدولتين في فترة سابقة اثبتتا بالرغم من قلة المواد الخام ومصادر الثروة الطبيعية انه من الممكن بفضل كفاية وحسن توجيه الموارد والامكانيات البشرية في هاتين الدولتين تطوير الانتاج وزيادته والى جانبها بلدان اخرى ارتفعت مدخولاتها من الصناعة والزراعة فقط الى حد كبير وذلك بفضل القدرات المتفوقة في شتى ميادين العلوم والتخصصات. فانتصارات هذا العصر التكنولوجي كما برهنت الحقائق هي انتصارات العلوم والافكار العلمية وليست انتصارات السلاح او احراز التفوق بكسب جولة الحرب التي تدمر ولا تعمر وحتى اليوم فإن الاهمال للمتفوقين والموهوبين لا يزال جارياً حتى في صفوف الطلاب في المدارس والجامعات فكم من الطلاب المتفوقين حرموا من الاولوية والدراسة في الخارج وكم من المهملين اخذوا نصيباً من الدراسات في الجامعات الخارجية!!

فالدول التي حققت انتصارات على المستوى الاقتصادي والعلمي والثقافي هي التي اتجهت الى زيادة الاهتمام بالمتفوقين والموهوبين من ابنائها واسدت لهم كل رعاية من مراحل دراساتهم حتى نيلهم الشهادات العليا فمن بينهم يخرج للمجتمع القادة والعلماء والمتخصصون في كافة فروع المعارف وكل تلك الجهود والصرفيات المادية التي انفقتها الدول لم تذهب هدراً بل استغلت مواردها البشرية احسن استغلال.

والمتفوقون في هذا العالم عددهم قليل فمن ينظر الى المجتمعات البشرية على مر العصور يجد انها قد احرزت اقوى دفعاتها التقدمية عن طريق الفلاسفة والمخترعين والمفكرين والادباء والمثقفين فكم كان الفضل الاعظم لمثل هؤلاء الذين تركوا اقباساً من النور في حياة اجيال البشرية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وفي الجانب الدراسي خلال سنوات التعليم اتجهت بعض الدول الي اختزال عدد السنوات الدراسية بالنسبة للطلاب المتفوقين اكاديمياً حيث يسمح للطالب المتفوق ان يتم المرحلة التعليمية في مدة تقل عن المدة المقررة للطالب العادي.

فمثلاً يستطيع الطالب ان يتم كل مرحلة من المرحلتين الاعدادية والثانوية في سنتين.

ولكن مالوحظ في واقعنا ان مثل هؤلاء المتفوقين يوجد الكثير بين صفوف الطلبة والطالبات فمن الواجب أن يهيأ لهؤلاء بعد اتمام دراستهم اجواء العمل المناسب قبل ان يشد رحاله ويهاجر.